الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 5082 | الخميس 16 رجب 1446 هـ | 16 يناير 2025 م | السنة السابعة عشرة

يستهدف أكثر من 70 ألف مستفيد

وزير التجارة: مشروع مراكز التموين يعزز الأمن الغذائي للبلاد ويحسن الخدمات المقدمة للمواطنين

المشروع يحسن الكفاءة التخزينية وله عدة أهداف منها تصميم مراكز حديثة وتطوير الخدمات التموينية

المراكز تبلغ 92 موزعة على 6 محافظات وتعد حولي الأكثر عددا ب 29 فرعا

عبد الله الناجم: الجدول الزمني بدأ وبلدية الكويت وافقت على 4 مواقع والمجلس البلدي 2 والرعاية السكنية 9

أكد وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل أن مشروع مراكز التموين الاستراتيجي يسهم في تعزيز الأمن الغذائي في البلاد عبر إنشاء مراكز تموين بسعة تخزينية أكثر فعالية ومساحة لعرض المواد التموينية بشكل أفضل فضلا عن تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

وأوضح العجيل في تصريح لـ "كونا" أمس الأربعاء أن المشروع يحسن من الكفاءة التخزينية وله عدة أهداف منها تصميم مراكز حديثة وتطوير الخدمات التموينية عبر إضافة خدمات جديدة ووضع تطبيقات إلكترونية من ضمنها خدمات لتوصيل المواد الغذائية إلى منازل المستحقين وذلك حرصا من مجلس الوزراء على راحة المواطنين.

وأضاف أن المشروع يستهدف تحسين الخدمات المقدمة لأكثر من 70 ألف مستفيد في كل مركز تموين مما يعزز من فعالية الدعم الغذائي مبينا أن مساحات التخزين لكل مركز تتراوح بين 500 و1000 متر مربع ما يوفر سعة كافية التلبية احتياجات المواطنين.

وذكر أن مراكز التموين الحالية تبلغ 92 فرعا موزعة على 6 محافظات لافتا إلى أن محافظة حولي تعد الأكثر عددا بين المحافظات ب29 فرعا.

وقال العجيل إن أغلب الفروع بحاجة لإعادة تأهيل لا سيما أن مساحاتها الحالية صغيرة والمباني والمعدات قديمة مشيرا إلى أن هذه تحديات تحتاج إلى معالجة من حيث ضعف السعة التخزينية. وأفاد بأن المشروع سيعمل على تطوير 60 مركزا بتصاميم مبتكرة علاوة على تطوير الخدمات التموينية وإضافة خدمات جديدة وتطوير النظام الخاص بالتموين مشيرا إلى العمل على (تكويت) الموظفين القائمين على المشروع من حيث إدارة وتشغيل المراكز من خلال موظفي وزارة التجارة.

واشار إلى تعاون الوزارة مع عدة جهات حكومية لإطلاق المشروع وفق قرار التكليف الصادر من مجلس الوزراء رقم (1259) لسنة 2022 مشددا على أهمية المشروع الذي يكمن في مواجهة تحديات الأزمات الغذائية وضمان توفير الإمدادات الأساسية للمواطنين إضافة إلى تحسين الكفاءة التخزينية وزيادة فعالية التخزين وتقليل الفاقد.

تعزيز الأمن الغذائي

من جانبه أكد وكيل وزارة التجارة والصناعة زياد عبدالله الناجم في تصريح مماثل لـ "كونا" أهمية المشروع في تحسين الخدمات المقدمة للمستحقين في كل مراكز التموين ما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي وزيادة مساحات التخزين إضافة إلى إسهامه في توفير سعة كافية لتلبية احتياجات المواطنين.

وأضاف الناجم أن الجدول الزمني للمشروع بدأ العام الماضي إذ نسقت الوزارة مع الجهات المعنية من حيث التخصيص والتصميم الأولي وفي العام الحالي ستستكمل الوزارة التخصيص والانتهاء من أول مركز وفي عام 2026 ستطرح الوزارة المشروع من خلال وزارة الأشغال وسيتم البدء بالتشغيل الفعلي للمشروع في عام 2027.

وبالنسبة للموافقات الحكومية بين الناجم أن بلدية الكويت وافقت على أربعة مواقع في العدان ومبارك الكبير والعيون والعمرية في حين وافق المجلس البلدي على موقعين منهم في منطقة العدان ومبارك الكبير وبانتظار موافقتي المجلس البلدي لمنطقتي العيون والعمرية.

وأشار إلى أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية وافقت على تسعة مواقع لمناطق سكنية قيد الإنشاء في المطلاع وجابر الأحمد وصباح الأحمد وعبدالله المبارك وجنوب سعد العبدالله وجنوب صباح الأحمد وقال الناجم إن كل مبنى لمركز تموين جديد سيتكون من مبنى ثلاثي الطوابق به مكاتب إدارية تساهم في تحسين التواصل وإدارة العمليات ويتضمن مناطق تخزين أكبر ومحدثه حسب كل مادة غذائية في المركز مما يتيح إدارة فعالة للموارد ويعزز من قدرة المراكز على تلبية الاحتياجات.

وأفاد بأنه سيتم تخصيص مواقف للسيارات بمساحة 1000 متر إضافة إلى مداخل ومخارج مناسبة لتنزيل المواد التموينية في كل مركز تمويني. وكان مجلس الوزراء الكويتي اطلع في اجتماعه الأسبوعي أمس على عرض مرئي مقدم من وزير التجارة والصناعة بشأن مشروع مراكز التموين الاستراتيجية الذي يعزز الأمن الغذائي في البلاد وقرر تكليف وزارة التجارة والصناعة بتقديم تقرير دوري كل ثلاثة أشهر لمجلس الوزراء يبين فيه مراحل تنفيذ المشروع.

وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل

في تقريره حول الاقتصاد الكويتي

«الوطني» يتوقع نمو الناتج المحلي غير النفطي 2.6 % العام الحالي

تسريع الحكومة تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية يعزز آمال تعافي الاقتصاد

انخفاض أسعار الفائدة يساهم في تعزيز الاستثمارات ودفع الأجندة الاقتصادية لرؤية "كويت جديدة 2035"

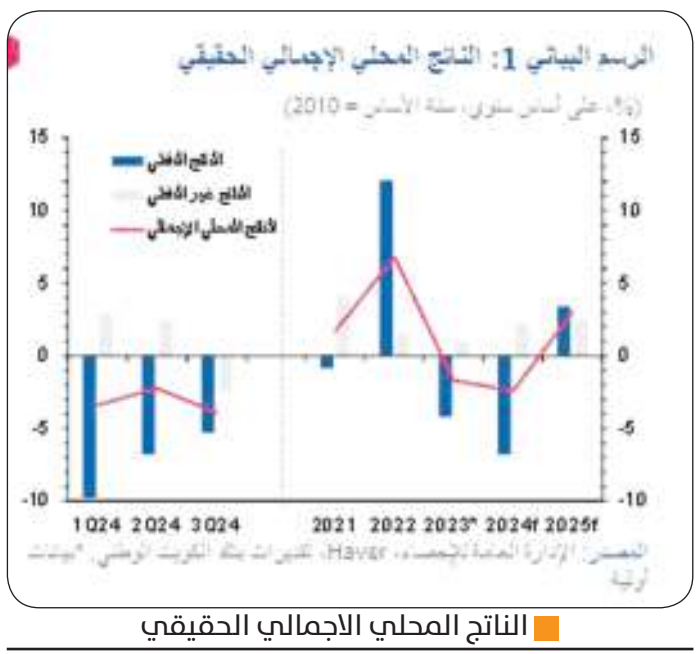

الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

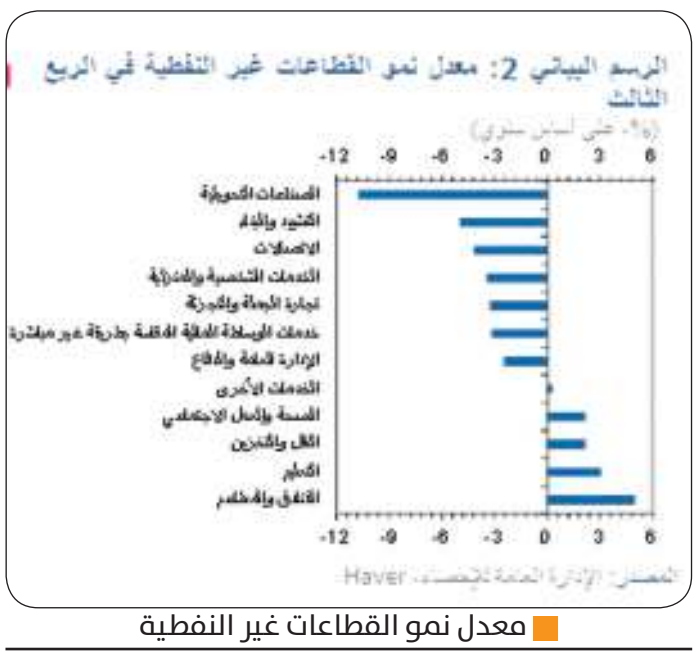

معدل نمو القطاعات غير النفطية

بنك الكويت الوطني

توقع تقرير بنك الكويت الوطني للاقتصاد الكويتي نمو الناتج المحلي غير النفطي بنحو 2ر6 في المئة في العام الحالي رغم تراجع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 3ر9 في المئة في الربع الثالث من العام 2024.

وأضاف التقرير أن التقديرات الأولية أشارت الى انخفاض الناتج المحلي غير النفطي في الربع الثالث 2ر5 في المئة على أساس سنوي وذلك بعد الأداء القوي الذي سجله في النصف الأول من 2024.

وعزا التراجع لانكماش العديد من القطاعات من ضمنها التصنيع والإدارة العامة والدفاع فضلا عن تراجع الناتج المحلي النفطي بنسبة 5ر3 في المئة نتيجة لاستمرار خطة خفض حصص الإنتاج المقررة من منظمة الأوبك والتي تم تمديدها خلال النصف الثاني من عام 2024.

وبين أن أبرز الاسباب للتوقعات المتفائلة تتمثل في إلغاء تخفيضات حصص إنتاج النفط المقرر تطبيقه في عام 2025 والمسار الهبوطي لأسعار الفائدة إلى جانب ارتفاع وتيرة إسناد المشاريع التنموية مؤخرا إضافة لتوقع تسريع الحكومة تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية مما يعزز آمال تعافي الاقتصاد.

وتوقع التقرير أن يشهد الاقتصاد غير النفطي في الربع الرابع من عام 2024 انتعاشا مدفوعا بتدفق السياح المرتبط باستضافة الكويت لبطولة كأس الخليج العربي لكرة القدم فضلا عن البيانات الايجابية لمسح مؤشر مديري المشتريات للربع الرابع من العام التي سجلت أعلى معدل نمو لبند الإنتاج في تاريخ المؤشر.

وعن العام الحالي قال التقرير إن آفاق النمو ما تزال إيجابية بصفة عامة إذ تشير التوقعات لانتعاش تدريجي وذلك في ظل توقع تحسن الإنفاق الاستهلاكي وإن كان بمعدل متواضع إلى جانب الزيادة الملحوظة في نمو الائتمان وإسناد المشاريع التنموية والتي سجلت أعلى مستوياتها في نحو 8 سنوات خلال الربع الرابع الماضي. وذكر أن إمكانية انخفاض أسعار الفائدة قد تساهم في تعزيز الاستثمارات في الوقت الذي تواصل فيه الحكومة دفع الأجندة الاقتصادية لرؤية "كويت جديدة 2035".

مسؤول إماراتي يشيد بالعلاقات الثنائية مع الكويت في المجالات السياسية والاقتصادية

راشد القصير مستقبلا القنصل الزعابي

أشاد نائب مدير مكتب وزارة الخارجية الإماراتية في دبي راشد القصير بالعلاقات الثنائية الإماراتية – الكويتية، لا سيما في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية.

جاء ذلك في بيان صحفي لوزارة الخارجية الإماراتية أمس الأربعاء خلال استقبال القصير للقنصل العام لدولة الكويت في دبي والإمارات الشمالية خالد الزعابي في مقر مكتب الوزارة بدبي.

وشهد اللقاء تسليم القنصل الزعابي البراءة القنصلية إلى نائب مدير مكتب وزارة الخارجية الإماراتية بدبي، الذي أعرب بدوره عن ترحيبه بالزعابي بمناسبة تعيينه قنصلا عاما لدولة الكويت في دبي والإمارات الشمالية، متمنيا له التوفيق والنجاح في مهام عمله الجديد.

شركات "م الأعمال" و"أولى تكافل" و"متحدة" و"إيفا" الأكثر ارتفاعا

بورصة الكويت تغلق تعاملاتها على انخفاض مؤشرها العام 9.23 نقاط

تداول 473ر7 مليون سهم عبر 23093 صفقة نقدية بقيمة 107.9 ملايين دينار

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأربعاء على انخفاض مؤشرها العام 9ر23 نقاط أي بنسبة بلغت 0ر12 في المئة ليبلغ مستوى 7521ر29 نقطة.

وتم تداول 473ر7 مليون سهم عبر 23093 صفقة نقدية بقيمة 107ر9 ملايين دينار نحو 332ر3 مليون دولار

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 66ر92 نقطة بنسبة بلغت 0ر94 في المئة ليبلغ مستوى 7049ر24 نقطة من خلال تداول 293ر3 مليون سهم عبر 13152 صفقة نقدية بقيمة 51ر5 مليون دينار نحو 157 مليون دولار

وارتفع مؤشر السوق الأول 5ر62 نقطة بنسبة بلغت 0ر07 في المئة ليبلغ مستوى 8009ر66 نقطة من خلال تداول 180ر3 مليون سهم عبر 9941 صفقة بقيمة 56ر3 مليون دينار نحو 173ر4 مليون دولار

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 68ر12 نقطة بنسبة بلغت 0ر96 في المئة ليبلغ مستوى 7048ر35 نقطة من خلال تداول 204ر8 مليون سهم عبر 8768 صفقة نقدية بقيمة 41ر17 مليون دينار نحو 125ر5 مليون دولار

وكانت شركات (م الأعمال) و(أولى تكافل) و(متحدة) و(إيفا) الأكثر ارتفاعا في وقت كانت شركات (وطنية د ق) و(إنوفست) و(ميدان) و(خليج ت) الأكثر انخفاضا.